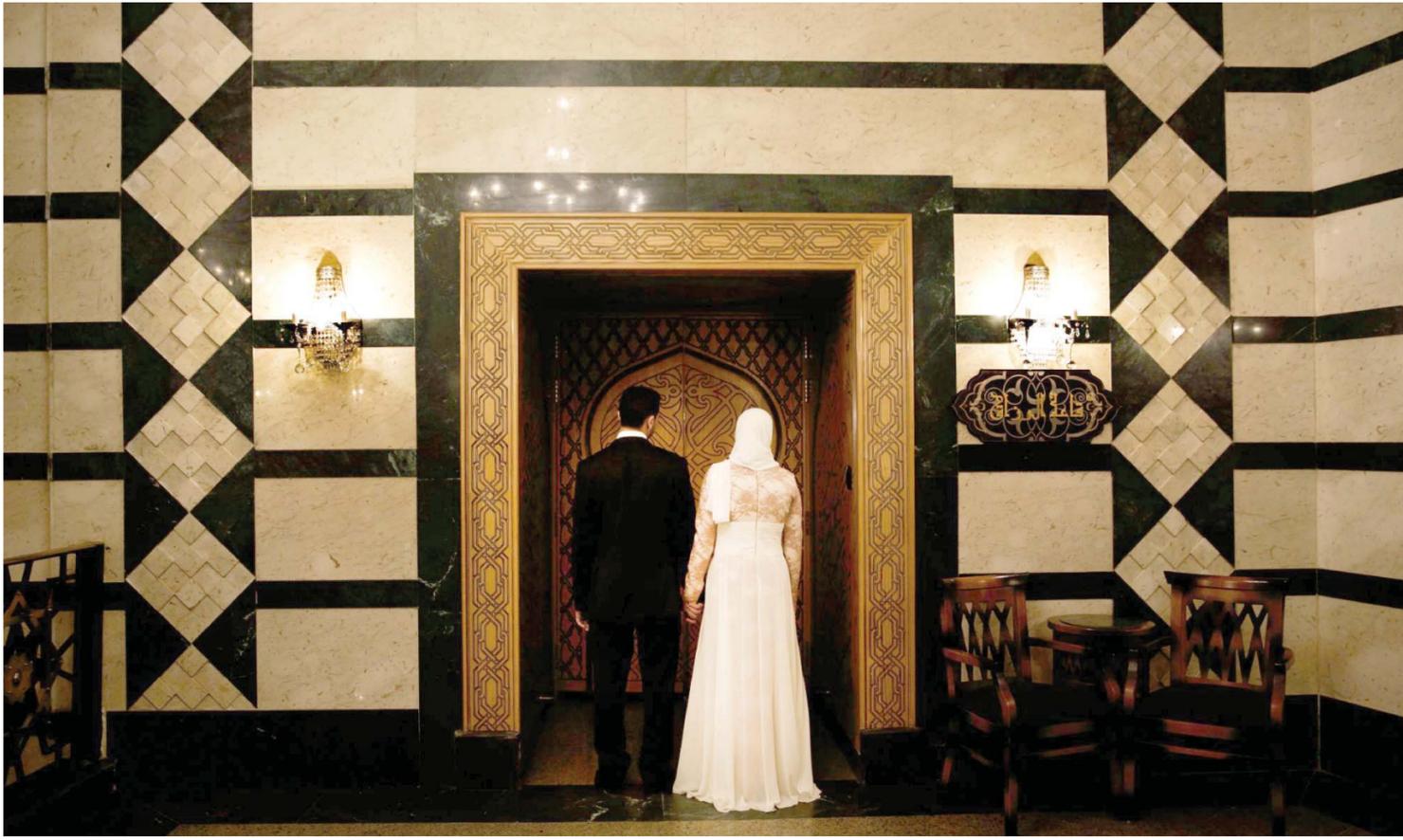


«زواج التجربة» وسيلة عصرية لتجنب الطلاق أم مظلة دينية لتقسيم المجتمع المصري

انتفاضة دينية في مصر ضد تضمين عقود الزواج اشتراطات تمنع الخلافات المستقبلية



تجربة مجهولة العواقب



صيغ جديدة للزواج تتمرد على أفكار رجال الدين

سريع ما جعلها محل رفض بين الأجيال المعاصرة لكنها مع ذلك لم تسال نفسها، عن أسباب انتشار هذه الثقافة عند المبررات، لوجدت أن التوجهات الجديدة هؤلاء، مع أنها لو أعمت التدقيق في رسالة ترمذ واضحة على التشدد الديني في المجتمع، ورفض اتخاذ مواقف تجاه قضايا أسرية يتم الاستناد فيها إلى رؤى دينية قديمة.

أنصار الزواج المشروط يعتبرون أن تحديد شكل الحياة الزوجية يمثل السبيل الأمثل لتجنب دوامة الصراعات في المحاكم

وقالت فاطمة محمد، استشارية العلاقات الزوجية، إن اتفاق الرجل والمرأة قبل الارتباط الرسمي على كل شيء، ضمان حياة خالية من الصدامات ويعرف كل طرف حدوده وما له وما عليه، لكن المعضلة في أي طرف قد يخل بالاتفاق لأسباب خارجة عن إرادته، أو لشروط لم يخطط لها أن تحدث، وقد لا يقنع الشريك بذلك، ويطلب الطلاق. وأوضح لـ «العرب» أنه لا يجب استسهال وضع الشروط بين الطرفين، حتى لا تتحول الحياة الزوجية إلى معركة مستمرة لتطبيق ما نصت عليه وثيقة الزواج، والأهم أن تكون هناك مساحة من التفاهم والتلاقي بين الرجل والمرأة، لا أن يصبح كل منهما قاضيا على الآخر، مع وجود قناعة بحتمية التنازل عن هفوات مستقبلية حتى لو كان ذلك مخالفا لشروط العقد.

وأضافت الشابة لـ «العرب»، أن «الزواج المشروط إنصاف للمرأة في مجتمع يكبل الاتهامات لها بالتمرد والخروج عن الأعراف وعدم الانصياع لزوجها مهما كانت مطالبه خارج حدود العقل والمنطق. والمعضلة في مدى استقلال المرأة عن قرار عائلتها ليكون لها مطلق الحرية في وضع الاشتراطات التي تلي طموحاتها في الزواج وتضمن لها حياة أسرية مستقلة بعيدة عن التوترات».

مساحة من التنوير والتحرر

لكن ما يثير امتعاض البعض، هو أن تحريم المؤسسة الدينية لعقود الزواج المشروطة سوف يتسبب في انتكاسة للفتيات اللواتي يعشن في مناطق شعبية وقبلية وريفية. وتمثل الفتوى عند أرباب الأسر هناك وثيقة لا يحيدون عنها، بحكم الدين بالفترة، والخوف من تبعات ارتكاب أفعال محاطة بالتحريم وتحدي الدين وإمكانية زواج الفتيات بطريقة مخالفة للشرع.

فمثلا، يستقني رب الأسرة شيوخ السلفية الذين صارت أراؤهم مطابقة إلى حد بعيد لرأي المؤسسات الدينية في قضايا أسرية، رغم أنه لا يمكن أن يوافق ابنته على وضع شروط في عقد الزواج، ما يعني أن الاشتراطات يصعب تفعيلها دون وجود مساحة من التنوير والتحرر لدى العائلات التي ترفض أن تتحكم الفتاوى في علاقاتها الاجتماعية. كما أن الفتاوى التي تحرم الزواج المشروط قد تتسبب في أزمات كثيرة للزواج الذين استقلوا برأيهم ومواقفهم عن المؤسسة الدينية، لأن المجتمع سوف يوصمهم بارتكاب فعل مشين ومحرم يعيشون مع بعضهم دون سند شرعي، فيما جهات الفتوى لا تعير اهتماما لكل ذلك، ولا يعينها سوى استخدام سلاح التهريب لتثبيت رؤيتها.

ويعول متخصصون في العلاقات الأسرية، على زيادة الوعي المجتمعي في التخلص من الهيمنة الدينية، حيث يتم ترك الحرية الكاملة للرجل والمرأة في وضع الشروط التي تضمن لكلاهما أن يعيش حياة عائلية خالية من الصراعات والانقسامات، لأن التحريم المطلق لأي اشتراطات يكرس الخلافات الزوجية، ويقضي على فرص التفاهم وحل الخلافات وفق المتفق عليه من البداية. وإن كانت جهات الفتوى اعتادت استسهال تحريم أي علاقة زوجية بشكل

واتفقت المؤسسات على ضرورة وضع شروط بين الزوجين لرسم حياتهما الأسرية، لكن بطريقة شفوية دون أن يكون ذلك من خلال بنود مكتوبة في وثيقة الزواج. في حين استقر رأي جهات الفتوى على بطلان اشتراطات الزوجة على شريك حياتها أن يتزوج من امرأة أخرى بذريعة أن ذلك يسقط حقه الشرعي، ولا يجوز تعميم هذه الأفكار بين عموم الناس.

ويرى أنصار الزواج المشروط أن تحديد كل طرف شكل الحياة الزوجية التي يستريح لها مع شريكه، السبيل الأمثل لمنع الخلافات الزوجية في المستقبل وتجنب الدخول في دوامة من الصراعات والمشاحنات التي تصل إلى المحاكم، ويكون الأبناء هم ضحاياها. ومن الضروري أن يكون هناك اتفاق حول قضايا بعينها وجسمها في بادئ الأمر، وإقرار الطرفين بقبولها. ويبرهن هؤلاء على رؤيتهم، بأنه لا يحق للرجل أن يتزوج امرأة لا ترتدي الحجاب، ثم بعد الزواج منها يلزمها بالحجاب ويخبرها بين الاستمرار معه أو التمسك بموقفها. وهنا يحق لأي فتاة أن تضيف بنودا واشتراطات كهذه إلى عقد الزواج، لتجنب الصدام بين الطرفين، ووضع حد للرجال الذين يستغلون فرصة تضحية النساء بحقهن من أجل تجنب حمل لقب مطلقات.

الهروب من دوامة الفتاوى

يبدو أن الشروط التي صار الأزواج يحاولون إدراجها في عقود الزواج، السبيل الأمثل للخلافات بشكل عقلائي على جمود بعض علماء الدين الذين يرفضون أي صيغ جديدة بين الزوجين، مثل تحديد مطالب كل طرف من الآخر بعد الارتباط الرسمي. وطالما أن الهدف من ذلك يحمل أبعادا إنسانية واجتماعية فلا يحق للمؤسسة الدينية التدخل في ما يقرره الأزواج. وقالت آية محمد، وهي فتاة جامعية، إن زيادة الخلافات الزوجية لأسباب واهية، لا يمكن حلها إلا بوضع النقاط على الحروف منذ اللحظة الأولى، فما المانع دينيا من اشتراط امرأة على زوجها أن تكون له زوجة ثانية وثالثة ورابعة، أو أن تشترط عليه أن تستمر في عملها ولا يفرض عليها أن تكون ربة منزل مستقبلا، طالما أن عقد الزواج كان علنيا وبحضور الشهود والمأذون.

الشرعي، تحدد الإطار الذي يسرون عليه في حياتهم، بحيث يضع كل من الرجل والمرأة مطالبه وشروطه حول كل شيء، على أن يكون الإخلال بأي بند بمثابة الفسخ التلقائي للعقد.

وأكدت دار الإفتاء، في بيان لها الثلاثاء، أن المصطلحات الجديدة التي طرأت على مفاهيم الزواج، مثل المشروط أو التجربة، تحمل العديد من المعاني السلبية الدخيلة والخطيرة على قيم المجتمع، لأنها تخالف الشرع ويتم استخدامها لتحقيق غاية رخيصة من جانب البعض، وتهدد استقرار وتماسك الأسرة، وحسنت أمرها بان مثل هذه العقود فاسدة وباطلة شرعا وقانونا.

وقالت دار الإفتاء «تجنب الخلافات الزوجية المستقبلية لا يكون بوضع شروط خاصة بكل طرف والحرص على كتابتها بشكل تفصيلي في وثيقة الزواج الرسمية، أو إنشاء عقد آخر منفصل مواز لوثيقة الزواج الرسمية، بل عبر المزيد من الوعي بمشاوره المختصين، والتشعشع الزوجية السليمة، والتاهيل للزوجين في كل المراحل».

واستبقت مؤسسة الأزهر، دار الإفتاء، في وصف الزواج المشروط بالباطل والفساد، وقالت إنه يخالف الشرع والعقل والمنطق، وذهبت إلى أن اشتراط أي زوج على الآخر في وثيقة عقد القران فركا دخيلا على المجتمع، تروج له عناصر لا تريد الاستقرار للأسرة أمر مرفوض، وعلى كل العائلات أن تكون لها مواقف حاسمة في هذا الشأن تجنبيا للعيش في أزمات مستقبلية.



متخصصون في العلاقات الأسرية يعولون على الوعي المجتمعي في التخلص من هيمنة فتاوى المؤسسات الدينية، التي تكبل حرية المرأة والرجل في اختيار الصيغ الحديثة لعقود الزواج وتحرمها من تقرير مصيرهما بنفسيهما، تحت مظلات دينية مصلحية وبمباركة من بعض رجال الدين.

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - طرح محام مصري مبادرة تحمل اسم «زواج التجربة» أثارت جدلا دينيا واسعاً في البلاد، لاسيما بعد أن أصدر الأزهر فتوى تحرم هذا النوع من الزواج.

وقال أحمد مهران، في بث مباشر عبر صفحته في فيسبوك، مساء الإثنين، إن المبادرة كانت محاولة للمصالحة بين زوج وزوجة كانت تريد رفع دعوى طلاق ضد زوجها، وبالفعل تمت المصالحة وفق شروط متفق عليها بين الطرفين.

وأضاف أنه حدثت ضجة كبيرة بعد انتشار صور لـ «عقد» هذه المبادرة دون قراءة مضمونها، مشدداً على أنه «ليس عقد زواج أو تجربة لأن الأخير عبث».

وكان أول ظهور لمبادرة «زواج التجربة» عبر صفحة المحامي ذاته في فيسبوك، خلال أكتوبر الماضي.

وقال مهران حينها إن تلك المبادرة تهدف إلى «التقليل من الطلاق».

وفي يونيو 2019 أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (رسمي) بارتفاع عدد حالات الطلاق في البلاد بنسبة 6.7 في المئة عام 2018 مقارنة بعام 2017.

وكشفت الإحصائيات السنوية التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حالات الطلاق ارتفعت إلى 225929 حالة عام 2019 مقابل 211554 حالة عام 2018، بنسبة زيادة قدرها 6.8 في المئة.

أحمد مهران
مبادرة زواج التجربة
تهدف إلى التقليل من الطلاق

أما عدد عقود الزواج فبلغ 927844 عقدا عام 2019، مقابل 887315 عقدا عام 2018، بنسبة زيادة قدرها 4.6 في المئة، ولكنها تظل أقل من أعوام كثيرة سابقة -رغم الزيادة السكانية- مثل عام 2015 الذي سجل 969399 عقد زواج، وعام 2016 الذي سجل 938526 عقدا.

وظهر مهران في أكثر من وسيلة إعلام محلية، خلال الأيام الماضية، مكررا توضيحاته بشأن المبادرة، غير أن نار التفسيرات اشتعلت عبر مواقع التواصل بين رفض وترحيب.

وعارضت دار الإفتاء المصرية دخول مثل هذا النوع من الزواج المشروط حيز التنفيذ رسميا، واتفق بعض الأزواج على وضع جملة من الشروط في عقد القران